

تجربة المرأة الأردنية من أجل الوصول إلى البرلمان - املي نفاع

مقدمة

شهدت العقود الاخيرة اعترافاً متزايداً بالدور الهام الذي تضطلع به المرأة في المجتمع. وقد انعكس هذا الاهتمام في نشاطات الأمم المتحدة. لقد دعا المجلس الاقتصادي الاجتماعي في قراره 1990/15 إلى مشاركة المرأة في هياكل السلطة ومواقع صنع القرار بنسبة 30% والعمل على تعبئة المجتمع رجالاً ونساءً وتوعيته للقيام بتغيير المواقف المجتمعية السلبية المتحيزة ضد المرأة ودورها في صنع القرار وتبني آليات وإجراءات تمكنها من انجاز ذلك. وجاء في منهاج عمل بكين عام 1995 ليؤكد من جديد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتأكيد على ما جاء في الفقرة (86) من الاستراتيجية لتقدم المرأة لعام 2000 التي اقرت في مؤتمر المرأة العالمي الثالث الذي عقد في نيروبي عام 1985 والتي جاء فيها ما يلي :- "على الحكومات والأحزاب السياسية تكثيف الجهود، لضمان وتأمين المساواة في مساهمة المرأة في جميع الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، وضمان المساواة في التعيين والاختيار والترقية للمناصب العليا في الفروع الادارية والتشريعية والقضائية لهذه الهيئات على المستوى المحلي.

أهمية وصول المرأة إلى السلطة التشريعية :

إن وصول المرأة إلى مواقع السلطة وصنع القرار ولا سيما إلى السلطة التشريعية لم يعد مطلباً من مطالب العدالة والديمقراطية الأساسية فحسب بل يعتبر كذلك شرطاً ضرورياً لمراعاة مصالح المرأة. فبدون اشتراك المرأة اشتراكاً نشطاً وإدخال منظورها في جميع مستويات صنع القرار، لا يمكن تحقيق الاهداف المتمثلة في المساواة والمشاركة التي تتجاوب مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تشكل الأساس المادي لتقدم المجتمع. وكذلك من أجل تحديث وتطوير القوانين والتشريعات التي تحكم وضع المرأة في الاسرة والمجتمع والعمل والتي تشكل عائقاً أمام تقدم المرأة وحماية منجزاتها والعمل على التصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة وانعكاسها على القوانين المحلية، كأتفاقية الغاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة والدفاع عن القضايا الأساسية التي تعاني منها الجماهير الواسعة مثل البطالة والفقر لأن المرأة هي المتأثرة الأولى بهذه المشاكل.

لجميع هذه الأسباب أصبح ملحاً ايصال مجموعة من النساء الكفوأت إلى البرلمان ليشكلن نواة لقوة ضغط برلمانية مدعومة ومسنودة من جماهير النساء من أجل تحقيق اهداف وغايات وصول المرأة للبرلمان.

نضالات المرأة الأردنية للوصول إلى مواقع اتخاذ القرار

لقد بدأ نضال المرأة الأردنية في أوائل الخمسينات للمطالبة بمنح المرأة حقها في الانتخاب والترشيح للمجالس البلدية والنيابية، وقد قادت هذا النضال رابطة اليقظة النسائية التي تأسست عام 1952. ونظراً لنشاطها فقد تم حلها.

وكان لاتحاد المرأة العربية في الأردن الذي تأسس عام 1954 دوراً هاماً في توعية المرأة سياسياً. وقد رفع العديد من المذكرات إلى مجلس الوزراء والأعيان والنواب مطالباً فيها منح المرأة حقوقها السياسية. وعندما صدر قرار مجلس الوزراء في 1955/10/2 بالموافقة على مشروع الانتخاب الذي اعطى للمرأة المتعلمة حق الانتخاب وليس حق الترشيح، نظم الاتحاد حملة واسعة من أجل منح المرأة حقها الكامل في الانتخاب والترشيح واعطاء المرأة الأمية حقها أسوة بالرجل الأمي.

وكان شعار الاحتفال بالثامن من آذار يوم المرأة العالمي "عام 1956 حقوق متساوية في الترشيح والانتخاب للمجالس البلدية والنيابية والغاء المعاهدة البريطانية". لقد أدركت المرأة في وقت مبكر بأن حريتها وتقدمها ووصولها إلى مواقع المسؤولية يرتبطان ارتباطاً عضوياً بحرية وتقدم مجتمعها.

وفي عام 1974 وفي عشية الاعداد للعام الدولي للمرأة عام 1975 الذي اعلنته الأمم المتحدة، فقد جرى تحرك نسائي واسع وتشكلت اللجنة النسائية الأردنية التي نظمت حملة رفع المذكرات إلى الجهات المعنية مطالبة بمنح المرأة حقوقها السياسية وقد تحقق ذلك إذ منحت المرأة عام 1974 بموجب قانون معدل لقانون انتخاب مجلس النواب رقم (8) حق

الترشيح والانتخاب للمجالس النيابية للمرة الأولى وتم منح المرأة حق الانتخاب والترشيح للمجالس البلدية عام 1982.

وخلال الفترة التي تعطلت فيها الحياة النيابية وفي الأعوام (1978-1984) تم تعيين ثلاث نساء للدورة الأولى للمجلس الوطني الاستشاري المشكل من 75 عضواً واربعة نساء في الدورتين الثانية والثالثة.

في عام 1984 جرت انتخابات فرعية لملء المقاعد الثمانية الشاغرة في مجلس النواب والذي أعيد إحيائه، ولم تتقدم أية مرشحة واقتصر الترشيح على الرجال الذين بلغ عددهم (101) مرشح.

غير أن عام 1989 كان نقطة تحول في اقدام المرأة على خوض معركة الانتخابات النيابية، فالانفتاح السياسي والتعددية السياسية قد ساعد على تشجيع المرأة لتعزيز دورها السياسي، وتسلط الأضواء على قضاياها والمشاركة في الحياة العامة. فترشحت 12 امرأة من اصل 648 مرشحاً. ورغم أن النسبة كانت متدنية إذ بلغت 1.85% غير أنها كانت خطوة هامة من أجل اختراق احتكار الرجال للمجالس النيابية. وعلى الرغم من عدم نجاح أية مرشحة غير أن بعض المرشحات قد حققت موافق متقدمة في هذه الانتخابات، ومجموع ما حصلن عليه من اصوات كان (20530) صوتاً بنسبة 1.01% من مجموع الاصوات.

أما انتخابات عام 1993 فقد شهدت انحساراً في عدد المرشحات، إذ لم ترشح سوى ثلاث نساء فقط، وحصلن على ما نسبته 4.3% من مجموع الاصوات التي اقترعت للمقاعد التي ترشحن لها، ونجحت السيدة توجان فيصل على مقعد الشريك في الدائرة الثالثة، وحصلت على 1885 صوتاً أي بنسبة 4% من اجمالي المقترعين في الدائرة الثالثة. لقد جرت الانتخابات على اساس قانون الصوت الواحد.

وشهد الأردن في انتخابات عام 1997 حملة واسعة بين صفوف النساء نظمها الهيئات النسائية ممثلة باللجنة التنسيقية الأردنية للمنظمات غير الحكومية، بهدف ايجاد عدد من النساء الكفؤات إلى السلطة التشريعية، لكي يشكلن قوة مؤثرة داخل البرلمان قادرة على حماية مكتسبات المرأة، وتحديث التشريعات لمواكبة التطور المطلوب للنهوض بالمرأة. فترشحت 17 امرأة أي بنسبة 3.24% من اجمالي المرشحين، ولم تنجح أي منهن بما في ذلك توجان فيصل، وحصلن على (13086) صوتاً أي بنسبة 1.06% من اجمالي الاصوات. وكان حوالي نصف هذه الاصوات للمرشحتين توجان فيصل واملية نفاع. ورافق هذه الانتخابات مقاطعة عدد من الاحزاب السياسية، وكذلك النقابات المهنية وبعض المنظمات النسائية، احتجاجاً على عدم تعديل قانون الانتخاب الذي يستند إلى مبدأ الصوت الواحد.

وفي الانتخابات التكميلية للمقعد الشاغر في مجلس النواب الثالث عشر بسبب وفاة أحد النواب تم في شهر آذار عام 2001 انتخاب سيدة من قبل المجلس نفسه، حيث لم تجر انتخابات عامة لملء هذا المقعد.

أما بالنسبة لمجلس الأعيان الذي يتشكل من أربعين عضواً ويتم تعيين أعضائه ويتشكل مع مجلس النواب المنتخب مجلس الأمة، فقد تم تعيين سيدة واحدة عام 1989، وتعيين سيدتين عام 1993، وثلاث سيدات عام 1997.

لقد برهنت تجربة الدورات الثلاث (1997، 1993، 1989) صعوبة وصول المرأة إلى البرلمان.

أسباب عدم وصول المرأة إلى البرلمان :

قانون الانتخاب : الذي يستند إلى مبدأ الصوت الواحد قد اعاد العملية الانتخابية إلى اطارها العشائري العائلي. ومن المعروف إن هذه البنى الاجتماعية التقليدية تفضل دعم مرشح رجل عوضاً عن مؤازرة المرأة المرشحة دون النظر إلى أهلية المرشح/ المرشحة وكفاءتها.

العامل الاقتصادي : برهنت التجربة بأن المرشحات اقل قدرة على تمويل الحملات الانتخابية الأمر الذي يشكل عائقاً حقيقياً في بعض الدوائر التي تواجه سطوة الامكانات بحملة ذات

امكانات محدودة من جانب المرأة الأمر الذي يحرمها من الوصول إلى عدد أكبر من الناخبين، وبالتالي فإن الرجل المرشح أقدر على تحمل اعباء الانتخابات المالية.

الموروث الاجتماعي عدم فناعة المجتمع بدور المرأة وأهمية وصولها إلى المواقع القيادية ولا سيما السلطة التشريعية. إذ لازالت النظرة العامة لدور المرأة سلبية، ولازال للموروث الاجتماعي تأثير على تكوين الرأي العام والذي استغل من قبل التيار الرجعي المتخلف، الذي يمثل تواصلاً لأفكار وتقاليد مرحلة الانحطاط والجمود التي سادت خلال هيمنة العهد العثماني واحتياح المغول لبغداد، حيث تدهورت الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتراجعت جميع أشكال الثقافة والفنون والآداب، وانعدم الأمن الاسري والاجتماعي، وتدهور وضع المرأة.

برلمان خدمات عندما لا تكون الانتخابات على أساس حزبي وبرامجي يغطي مصالح كافة الشعب، وعلى أساس تداول السلطة، ويتم المحاسبة على مدى تنفيذ هذه البرامج، ويتحول البرلمان إلى برلمان خدمات، فإن فرص المرأة تكاد تكون معدومة، لأنها لم تتبوأ مواقع مسؤولة في مختلف القطاعات وبالتالي عدم الفناعة بإمكانتها لتقديم الخدمات التي يمكن أن يقدمها من شغل مواقع مسؤولة من الرجال.

تعقيد الاجراءات الانتخابية ومن ضمنها نقل أسماء الناخبين من دائرة إلى اخرى والحصول على البطاقة الانتخابية وعدم خضوع العملية الانتخابية إلى رقابة القضاء لضمان الشفافية وعدم التزوير.

الاجراءات المطلوبة لتسهيل وصول المرأة للبرلمان

1 - تعديل قانون الانتخاب الذي لا يهشم فقط فرص النساء في الوصول إلى البرلمان بل وكذلك الاحزاب السياسية والعشائر الصغيرة، وفي هذا المجال فقد رفعت الحركة النسائية مذكرات إلى المسؤولين المعنيين مدعومة بخمسة عشر ألف توقيع من جميع المحافظات تطالب بتعديل القانون، على أساس إيجاد آلية لتمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 20%. كما اترفعت الاصوات التي تطالب بأن يتضمن تعديل القانون تخصيص كوتة للأحزاب السياسية يشترط فيها تمثيل النساء ضمن قائمة مرشحي الحزب بنسبة لا تقل عن 20%. وهذا بدوره يساعد على دعم وزيادة عضوية الأحزاب من النساء والرجال.

2 - للتغلب على العامل الاقتصادي منح المرشحات والمرشحين فرص متساوية في الدعاية المجانية، عبر وسائل الاعلام، ولاسيما المرئية، لكي يتاح للمرأة ايصال صوتها وبرنامجه الانتخابي والتعرف على شخصيتها لاوسع الجماهير في دائرتها الانتخابية. واتخاذ اجراءات رادعة ضد شراء الذمم واتباع مختلف الاساليب لشراء الاصوات مستغلين الاوضاع المعيشية الصعبة لغالبية السكان.

3 - القيام بحملة اعلامية واسعة لتغيير الصورة النمطية للمرأة التي ورثناها من عهود غابرة. والتركيز على دور المرأة المتنامي في المجتمع. والأكيد على ضرورة النهوض بوضع المرأة لضمان تقدم وتطور المجتمع وتقديم نماذج حية حول نجاح المرأة في تبؤ المواقع المسؤولة بالاضافة إلى تغيير المناهج الدراسية التي تكرس المفاهيم الخاطئة حول دور المرأة من خلال تقسيم الأدوار لكل من المرأة والرجل وتوفير فرص متكافئة للمرأة في التعليم والتدريب والتأهيل والعمل والترقي. وباختصار التخلص من الموروث الاجتماعي المتخلف وزيادة فناعة المجتمع بدور المرأة.

4 - لضمان الشفافية وعدم التلاعب بالنتائج تسهيل اجراءات العملية الانتخابية والتي تعطي للرجل فرصاً متفوقة على المرأة نتيجة امكانات المرأة المحدودة وقدرتها على الوصول إلى الجهات المتنفذة المسؤولة عن هذه العملية، وإن التجارب التي رافقت الدورات الانتخابية السابقة تعكس بشكل صارخ التلاعب الذي كان يتم في نقل الأسماء من دائرة إلى اخرى ونقل صناديق الاقتراع إلى اماكن الفرز، وغياب الرقابة القضائية على جميع مراحل العملية الانتخابية واستخدام الكمبيوتر للتلاعب بالنتائج واحياناً اطفاء الكهرباء وغير ذلك من الامثلة العديدة التي صرح بها معظم من لم يحالفهم النجاح.

5 - من أجل كذلك التغلب على العقبات التي لا تصور امكانية بزوالها بسرعة، على الحركة النسائية توحيد جهودها ودعم اللجنة العليا للانتخابات التي انبثقت عن اللجنة التنسيقية الأردنية للمنظمات غير الحكومية والتي وضعت خطة عمل من أجل إيصال ما لا يقل عن 5 نساء إلى البرلمان وتتضمن خطة العمل القيام بحملة توعية عامة بأهمية إيصال المرأة إلى البرلمان لتعديل وتحديث التشريعات التي تحكم وضع المرأة في الأسرة والمجتمع والعمل وتبني القضايا التي تتعلق بمصالح الغالبية من المواطنين والمواطنات والناجمة عن الأزمة الاقتصادية وافرانتها البطالة والفقر وتهميش دور المرأة.

6 - لتفادي النتائج السلبية لمبدأ الصوت الواحد والذي يفتت الجهود، على الأحزاب السياسية والقوى الوطنية وممثلي مختلف مؤسسات المجتمع المدني التنسيق والاتفاق على قائمة موحدة على نطاق البلاد، تتضمن أسماء مرشحي الحركة الوطنية بما في ذلك نساء كفؤات ولهن تاريخ في العمل العام. ودعم هذه القائمة في جميع الدوائر لضمان وصول من هم يمثلون حقيقة الشعب الأردني بجميع اطيافه نساء ورجالاً. وكذلك تعديل قانون الجمعيات الذي يحرم العمل السياسي.

جهود الحركة النسائية والكوته النسائية

على أثر نتيجة انتخابات عام 1989 وعدم نجاح أية امرأة للبرلمان، فقد جرى نقاش واسع حول انجع السبل من أجل تطوير مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وإيجاد أفضل الآليات لضمان وصولها إلى السلطة التشريعية وازداد هذا النقاش بعد التعديلات التي اجريت على قانون الانتخاب واعتماد نظام الصوت الواحد. ومع اقتراب موعد الانتخابات نشطت الحركة النسائية والأوساط السياسية ومراكز الأبحاث في عقد الندوات وإعداد الدراسات حول أهمية مشاركة المرأة في الحياة النيابية. فنظم مركز الأردن الجديد للدراسات ندوة بعنوان "المرأة الأردنية والعمل السياسي" في شهر تموز عام 1993. كشفت الندوة أن حجم التأييد للكوته النسائية كان متواضعاً تحت ذريعة أن المرأة ليست اقلية كالأقليات التي خصص لها مقاعد.

وفي عام 1995 وبعد المؤتمر الدولي الرابع للمرأة في بكين والذي أقر برنامج عمل تضمن تأكيداً على أهمية وصول المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار بنسبة لا تقل عن 30%، جرى نشاط واسع من قبل الحركة النسائية من أجل اعتماد مبدأ الكوته النسائية لوصول المرأة إلى البرلمان مستندة إلى تجارب البلدان الأخرى التي استخدمت مبدأ "التمييز الإيجابي" لصالح المرأة والذي نصت عليه "اتفاقية الغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة".

وفي الندوة التي عقدها مركز الأردن الجديد حول "المرأة الأردنية وقانون الانتخاب" عام 1996 والتي قدم فيها أوراق عمل حول تجربة عدد من بلدان العالم حول أهمية "التمييز الإيجابي" تبين تنامي التأييد للكوته النسائية كحل مؤقت لا بديل عنه لضمان تمثيل المرأة في البرلمان. وعلى ضوء توصيات الندوة تم تشكيل "التحالف النسائي" في اواسط عام 1996 ضمن ممثلات للهيئات والجمعيات النسائية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة لتنسيق الجهود وممارسة الضغوط من أجل مشاركة عادلة للمرأة في الانتخابات النيابية مطالباً بتخصيص 20% من مقاعد المجلس النيابي للنساء. ونضمن سلسلة من اللقاءات وقمن بمخاطبة الجهات المسؤولة لتوفير مشاركة عادلة للمرأة في البرلمان. (مرفق 1)

وتوالت الجهود من أجل إيجاد أفضل الآليات لحشد طاقات النساء من أجل تخصيص مقاعد للنساء بنسبة لا تقل عن 20% ونشطت اللجنة التنسيقية الأردنية للمنظمات غير الحكومية في هذا المجال وجمعت 15 ألف توقيع على مذكرات رفعت للمسؤولين. كما نظمت لقاءات مع اللجنة القانونية في مجلس النواب ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الأعيان. غير أن جميع هذه الجهود قد فشلت، إذ صدر القانون المؤقت للانتخابات دون تعديل نظام الصوت الواحد، وتخصيص مقاعد للنساء بنسبة لا تقل عن 20%.

إن تثبيت نظام الصوت الواحد، قد وجه ضربة إلى النساء والأحزاب وحتى للعشيرة الصغيرة، وأعطى العشيرة الكبيرة ومن عملوا في مواقع المسؤولية الفرصة الأكبر، بطبيعة الحال يحول البرلمان إلى برلمان خدمات وليس برلمان للوطن.

واستجابة لمطالب الحركة النسائية في إيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار فلقد تم تعيين 99 سيدة ضمن مجموع اللجان البلدية التي تشكلت بغرض التهيئة للانتخابات المجالس البلدية ورؤسائها عام 1995 وفي هذه الأجواء ترشحت عشرون سيدة للانتخابات البلدية

التي جرت في تموز وفازت منهن واحدة برئاسة إحدى البلديات فيما فازت تسع نساء أخريات بعضوية مجالس البلدية. لقد شجعت هذه التجربة مزيد من النساء للترشيح في الانتخابات البلدية التي جرت في تموز عام 1999 حيث نجح ثمان نساء من أصل 43 مرشحة.

كما جرت استطلاعات للرأي حول موضوع الكوتا النسائية فأظهر أحد الاستطلاعات أن 45.4% من المبحوثين يؤيدون تخصيص كوتا للنساء وأظهر الثاني بأن 62.7% يؤيدون تخصيص كوتا للمرأة لفترة مرحلية واسوة بعدد من البلدان التي لجأت إلى هذا الأسلوب لضمان تمثيل النساء في البرلمان.

وفي إطار الإعداد للانتخابات البرلمانية التي كان من المفروض إجراءها عام 2002، تشكلت لجنة عليا للانتخابات النيابية من أعضاء اللجنة التنسيقية الأردنية للمنظمات غير الحكومية، وأعضاء مجلس الأعيان وممثلي مختلف وسائل الإعلام، ووضعت برنامج عمل تضمن عقد سلسلة من ورشات التوعية في مختلف المحافظات، لتوعية المرأة بأهمية دورها كناخبة ومرشحة، وأهمية وصول المرأة للبرلمان، وعقد مؤتمر وطني ومؤتمر آخر عربي للاستماع إلى تجارب المرشحات اللواتي لم يحالفهن الحظ وكذلك الاستماع إلى تجارب البلدان الناجحة في إيصال نساء للبرلمان، ومساعدة المرشحات قبل وخلال العملية الانتخابية. ولازالت اللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية تعمل باتجاه تعديل قانون الانتخاب لتخصيص مقاعد للنساء بنسبة لا تقل عن 20%.

التجربة الدولية والكوتا النسائية

إن الدول الاشتراكية سابقاً قد اتبعت مبدأ مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية وتحول ذلك إلى عرف سائد لقناعة الأحزاب الحاكمة بضرورة مشاركة المرأة في كافة المستويات، وبلغت نسبة مشاركة المرأة في المجالس المحلية والشعبية ومجالس النقابات ما بين 25-35%، وكانت ترتفع إلى ما بين 45-50% في مجالس الشباب، وكانت تتراوح ما بين 20-25% في اللجان المركزية وما بين 10-15% في المكاتب السياسية. ولكن بعد التحول الذي شمل الدول الاشتراكية وانحسار سلطة الحزب الشيوعي، فقد انخفضت نسبة تمثيل المرأة من 35% إلى أقل من 10%.

أما في دول أوروبا الغربية ورغم اتساع وعمق التجربة الديمقراطية، فقد نشطت فيها الحركات النسائية والأحزاب السياسية، وتم تعديل العديد من القوانين، إلا أنه وبالرغم من ذلك فإن نسبة تمثيل المرأة في مجلس العموم البريطاني لا تتجاوز 10% وافتصرت نسبة تمثيل المرأة في فرنسا على 5.5% في الجمعية الوطنية وعلى 3.4% في مجلس الشيوخ.

وبلغت نسبة تمثيل النساء في النرويج عام 1987 34% وفي البرلمان الأوروبي تصل النسبة إلى 34.5%.

وفي إطار الإعداد لمؤتمر بكين قام الحزب الديمقراطي الاشتراكي في ألمانيا بتخصيص حصة المرأة بين مرشحيه تصل إلى 40% في البرلمان وتمكنت النساء في السويد من الوصول إلى 41%.

وفي مصر وفي عهد عبد الناصر اعتمد الدستور المؤقت لعام 1964 نظام المشاركة في الحكم من خلال مشاركة مختلف قوى الشعب، فحددت نسبة لكل فئة من فئات الشعب من عمال وفلاحين ونساء وكانت نسبة تمثيل النساء 7.5% من مقاعد البرلمان. غير أن هذا النظام الغي فيما بعد وأبقى فقط على حصص العمال والفلاحين فإخفضت نسبة تمثيل المرأة وتطالب الحركة النسائية بإعادة تخصيص نسبة محددة من المقاعد للمرأة في المجالس النيابية والمحلية.

وفي تايوان تم اعتماد نظام تخصيص حصة للنساء منذ عام 1947 بالنص عليه في الدستور بنسبة 20% كحد أعلى.

وفي اليابان تم وضع استراتيجية وطنية في الثمانينيات تنادي بتطوير التشريعات الخاصة بالمرأة ورفع نسبة تمثيلها في المجالس الاقتصادية الوطنية بحيث تصل إلى 27% عام 2000 وفي عام 1995 لم تتمكن المرأة من الوصول للبرلمان إلا بنسبة 2% في مجلس النواب و14% في مجلس الشيوخ و4% في البلديات.

في باكستان اعتمدت الدولة نظام تخصيص 20% من المقاعد كحصة للنساء من مقاعد البرلمان.

في الهند تخصص الهند ثلث مقاعد المجالس التمثيلية للنساء.

جنوب افريقيا حصلت النساء على 25% من مقاعد البرلمان.

في بنغلاديش وضع نص في الدستور عام 1972 لحفظ 15 مقعداً للنساء أي 5% ولمدة عشر سنوات ونتيجة ضغط الحركة النسائية تم اصدار إعلان رئاسي عام 1978 برفع النسبة إلى 30 مقعداً أي 10% ولمدة 15 سنة.

ومما تقدم فإن تجارب الشعوب قد عكست بجلاء أنه بدون اللجوء لنظام تخصيص مقاعد للنساء (كوتا) لم يكن ممكناً دخول المرأة أو تعزيز مشاركتها في العملية الديمقراطية ومواقع صنع القرار.

دور الاحزاب في وصول المرأة إلى البرلمان :

دلت التجارب بأن الدول التي تعتمد نظام القائمة والتمثيل النسبي تساعد الاحزاب السياسية على الوصول إلى البرلمان وبالتالي يكون المجال اوسع أمام النساء اللواتي يترشحن على قائمة الاحزاب وهذا بدوره يشجع النساء على الانخراط في عضوية الاحزاب السياسية. كما أن بعض الدول مثلاً السويد قد خطت خطوات اوسع في اتجاه ضمان تمثيل النساء في البرلمان. إذ نص قانون الانتخاب على أن يكون تمثيل الجنس بما لا يقل عن 40% ولايزيد عن 60% وبالتالي حددوا تمثيل النساء مسبقاً بنسبة عالية فافت ما اقرته الأمم المتحدة.

إن الاحزاب السياسية الحريضة على ايصال ممثليها إلى البرلمان تلجأ إلى اختيار مرشحيها من الذين لديهم فرصاً أقوى للنجاح وبالتالي فإن اختيار الاعضاء الذكور لهم حصة الأسد في الترشيح من قبل الاحزاب خاصة وأن غالبية الاحزاب لم تصل المرأة فيها إلى مواقع قيادية ولذلك فإن حزب واحد فقط قد رشح احدى اعضائه القيادية وهو الحزب الشيوعي.

تجربتي في الانتخابات :

لاشك انها تجربة غنية استطعت من خلالها أن ادافع عن قناعاتي في مختلف القضايا وأن اوصل هذه القناعة إلى اعداد كبيرة جداً وخاصة الفئات التي ادافع عن مصالحها وحقوقها واكتشفت أن ذاكرة الشعب الوطنية لازالت حية، وأن الجماهير تقدر تصريحات من يدافعون عن مصالحهم وحقوقهم وانهم متحمسون من اجل ايصالهم إلى البرلمان لثقتهم بأنهم سيواصلون الدفاع عن مطالبهم وعن حرية واستقلال وطنهم وتقدمه تحت قمة البرلمان. وعلى الرغم من مقاطعة اعداد كبيرة للانتخابات ومن ضمنهم احزاب وطنية وتقدمية وبالتالي حرمان المرشحين الوطنيين من هذه الاصوات، فإن نسبة التصويت لي وانا اخوض هذه التجربة لأول مرة كانت عالية رغم جميع المثالب التي رافقت العملية الانتخابية. لقد استندت إلى ابناء وبنات دائرتي الذين تابعوا نصالي منذ الخمسينات، وتابعوا ما تعرضت له من خلال مضايقات وحرمانات كان من ضمنها فرض الإقامة الجبرية المنزلية علي ومنعي من السفر وفصلي من العمل خلال المرحلة العرفية واكتشفت ذلك من خلال مئات اللقاءات التي جرت في الاحياء والاندية واكتشف ذلك من ساهم في حملتي الانتخابية وخاصة حملة "اطرق الباب" وتوزيع بياني وبرنامجي الانتخابي.

كما كان لحزبي (الحزب الشيوعي الأردني) الذي رشحتني دور كبير خلال حملتي الانتخابية وهذا اكسبني اصوات الذين يقيمون عالياً دور الحزب ونضالاته عبر سنين طويلة.

ان دفاعي عن حقوق المرأة بالاضافة للقضايا الوطنية الأساسية قد اكسبني 50% من الاصوات التي حصلت عليها من النساء.

وعلى الرغم مما قيل لي بأن الكوطة قد ساهمت في عدم وصولي للبرلمان لأنني حصلت على اصوات اعلى من النائبين اللذين نجحا الثاني والثالث على المقعد المسلم، اقول رغم ذلك فإن الكوطة تبقى ضرورية لوصول المرأة إلى البرلمان.

الاجراءات التي اتبعتها اثناء حملة الانتخابات :

1 - بعد أن تم ترشيحي من قبل حزبي وتجنيد عدد من اعضاء الحزب لمساندة حملتي الانتخابية، بذلت جهوداً من اجل أخذ موافقة عائلتي الصغيرة ومن ثم العائلة الكبيرة، وقد نجحت في ذلك بعد اجتماع تم في جمعية الدباينة حيث تم اختياري بدلاً من المرشح الآخر وكانت هذه خطوة هامة بالنسبة لي زادت من ثقتي بنفسي لخوض المعركة الانتخابية وبيئت لي أن هناك تقديراً لدوري وامكانياتي بالاضافة إلى قدراتي السياسية التي اكتسبتها من عضويتي في الحزب خلال 43 عاماً في ذلك الوقت. وانني اعتبر الاحزاب السياسية هي مدارس حقيقية تعلم عضو الحزب السياسة والاقتصاد، وتعمق انتمائه لبلده ووطنه وروح التضحية ونكران الذات، فالاحزاب السياسية تعتبر الشكل الأرقى للتعبير عن مصالح مختلف الطبقات والفتنات التي يتكون منها المجتمع.

2 - تم تشكيل لجنة عليا لادارة الانتخابات وتم اختيار مديرة حملتي الانتخابية وهي شقيقتي ليلي بسبب تمتعها بمزايا تؤهلها لهذه المهمة من القدرة على التنظيم والادارة ومهارات الاتصال والتأثير والمثابرة في العمل وتم اختيار اعضاء بارزين من مختلف افراد العائلة الكبيرة ليكونوا شبه مدراء حملة في اوساطهم وكانت تتم معهم لقاءات مستمرة وعقدت لهم اجتماعات في جمعية العائلة.

3 - رصدت مبلغاً من اموالي الخاصة للحملة الانتخابية وتبرع افراد عائلتي الصغيرة بمبالغ مالية وعينية (مثل السيارات والطعام للعاملين في الحملة) وتبرع الحزب بتنظيم مهرجان جماهيري في احدى الصالات وطباعة برنامجي الانتخابي.

4 - تم تشكيل فرق عمل في الاحياء ولاسيما من النساء في المناطق التي عملت فيها من خلال الجمعيات والهيئات الاجتماعية وكذلك من اعضاء الحزب واصدقاء افراد العائلة من الشباب والشابات.

5 - تم تنظيم حملة " اطرق الباب " لتوزيع بياني وبرنامجي الانتخابي في منطقتي الانتخابية من الشباب والشابات والذين توزعوا على المنطقة بعد تقسيمها، وكانت النتائج هامة جداً في كسب المؤيدين وكذلك في تشجيع افراد الحملة إذ أن سكان منطقتي الانتخابية قد تذكروا مواقف الوطنية وعددوها مما اذهل بعض اعضاء هذه الفرق وكذلك، عندما لم انجح اصيبوا بالذهول لأن الترحاب الواسع بترشيحي كان يؤكد لهؤلاء الشباب بأن نجاحي مؤكد.

6 - لقد نظمت عشرات اللقاءات في منازل الأهل والاصدقاء وفي جمعية العائلة وفي مقري الانتخابي وفي مقر الحزب وتوجت هذه اللقاءات بالمهرجان الجماهيري الذي نظمه الحزب وشارك فيه اكثر من ألف شخص وتم خلاله توزيع برنامجي الانتخابي كما شاركت في لقاءات مع مرشحين آخرين.

7 - تشكيل فريق للعمل على ادخال اسماء الناخبين في دائرتي الانتخابية في الكمبيوتر وقد استغدت من قوائم مركز الاميرة بسمة لشؤون المرأة وكان من مهمة هذا الفريق كذلك مساعدة الناخبين في الحصول على بطاقتهم الانتخابية وتعرفهم بمواقع مراكز الاقتراع ومساعدتهم في مراجعة المسؤولين عندما لم يجدوا اسماءهم على قوائم الناخبين وعدم نقل من قام باجراءات نقل اسمائهم من دوائرتهم إلى دائرتي الانتخابية.

8 - تم اختيار اعضاء الفرق التي سنتواجد في مراكز الاقتراع والفرز ومن سيرافق الناخبين إلى مواقع الاقتراع واحضارهم بسياراتهم.

9 - وكان من أهم اللجان التي انبثقت عن اللجنة العليا للانتخابات اللجنة الاعلامية وشارك معي رفيقات ورفاق من الحزب الذين اشرفوا على اختيار الشعارات وطباعة اللافتات وكتابة الاعلانات الصحفية.

10 - في اللقاءات التي تمت مع الجمهور الانتخابي كنت اختار كلماتي حسب مستوى الجمهور الذي اخاطبه وركز على القضايا التي تهمة لأن منطقتي الانتخابية الدائرة الثالثة تضم عالمين مختلفين فهناك غنى فاحش وفقير مدقع في مسافة لا تبعد إلا بضعة دقائق مثل (عبدون ووادي عبدون، والدوار الثاني والملغوف والدوار الأول وحي المصاروة).

ومع الجمهور المثقف كنت ارتجل بلغة سليمة حول المشاكل التي تهمهم واتحدث بعد أن استمع إلى مطالبهم. ومع القوى السياسية كنت اتحدث حول الهم الوطني العام ومع جمهور النساء كنت اركز حول قضايا المرأة. وفي المهرجانات الواسعة كنت اركز على شعار حملتي الانتخابية وهو "المساواة والديمقراطية وتعزيز الاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية".

الدروس المستفادة والمهام المستقبلية :

على ضوء التجربة السابقة وخاصة تجربة انتخابات عام 1997 لا بد من اتخاذ اجراءات عملية لتمكين المرأة من الوصول إلى السلطة التشريعية ومنها :-

1 - البدء بالاعداد للانتخابات في وقت مبكر مستفيدين من التجارب الناجحة والنقاط السلبية التي رافقت العمليات الانتخابية السابقة ووضع اجندة واضحة تنفذ على مراحل حسب الأولويات.

2 - توحيد جهود الحركة النسائية بجميع اطرافها وتنظيماتها والاستفادة من مظلة اللجنة التنسيقية الأردنية للمنظمات غير الحكومية وتشكيل لجنة عليا (كما جرى) تضم ممثلات وممثلين لمختلف الهيئات نساءً ورجالاً.

3 - الاستعانة بمختلف وسائل الاعلام لتغيير الصورة النمطية للمرأة وتسليط الضوء على النساء كمواطنات فاعلات صاحبات رؤية وتفكير قادرات على تحقيق انجازات تتراكم وتستمر على جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

4 - السعي لتغيير الانطباع الاجتماعي السائد الخاص بالمرأة عن طريق حملات للتوعية تقوم بها المنظمات النسائية المختلفة ووسائل الاعلام، بهدف تشجيع النساء والرجال لانتخاب النساء وشرح المفاهيم الديمقراطية للجمهور وأهمية مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار.

5 - العمل مع القوى الاخرى من اجل تغيير قانون الانتخاب مما يساعد على تسهيل اجراءات العملية الانتخابية والغاء مبدأ الصوت الواحد الذي يقلص فرص النساء في الحصول على مقاعد وسط تجمعات تقليدية لا ترى ضرورة لوجودها في مؤسسات صنع القرار وتخصيص مقاعد للمرأة بنسبة لا تقل عن 20% أو ايجاد آلية انتخابية يساعد الاحزاب على استيعاب نساء بين صفوف مرشحيها ومن ضمن هذه الآليات اعتماد مبدأ القائمة والتمثيل النسبي أو تخصيص مقاعد للاحزاب السياسية يشترط أن يكون ضمنها تخصيص مقاعد للنساء كما هو متبع في بعض الدول ذات الجذور العميقة بالديمقراطية كالسويد الذي نص قانونها الانتخابي "على أن لا يقل تمثيل الجنس بأقل من 40%".

6 - وضع خطة واضحة لدعم المرشحات الكفوآت القادرات على الحصول على نسب تصويت مرتفعة في دوائرهن الانتخابية أي التركيز على الكيفية التي ستفوز بها المرشحات أو حتى في عدم نجاحهن عوضاً عن دعم عدد كبير من المرشحات دون النظر إلى قدرتهن على خوض الانتخابات وتجنب ترشيح أكثر من امرأة في الدائرة الواحدة.

7 - دعم الاحزاب السياسية وزيادة دورها في التأثير على النساء سياسياً وجذبهن للعمل السياسي المنظم وفي النضال الوطني والطبقي وتوعيتهن لحقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمهيداً لوصولهن إلى المجالس النيابية.

8 - زيادة دور المنظمات النسائية الفاعلة والتي تؤمن بالحل الديمقراطي لقضية المرأة وتوعيتهن وتشكيل قوى ضغط على نطاق البلاد لدفع اعضاء المجالس النيابية لتبني قضايا المرأة والدفاع عنها ومحاسبتهم على ذلك.

9 - زيادة دور النقابات العمالية والمهنية في ايصال المرأة العاملة والمهنية إلى مواقع قيادية في هذه النقابات وتدريبها على ممارسة المسؤولية تمهيداً لايصالها إلى البرلمان.

10 - زيادة دور مختلف المنظمات الجماهيرية : الجمعيات التطوعية ومنظمات حقوق الانسان والبيئة وغيرها من منظمات المجتمع المدني من خلال تبنيها لقضايا المرأة وتوعيتها

بهذه القضايا وايصالها إلى المواقع القيادية تمهيداً لوصولها إلى البرلمان وإلغاء بند عدم العمل في السياسة من قانون الجمعيات رقم 33 لعام 1961.

11 - وضع معايير وأسس يتم على أساسها اختيار المرشحات وخاصة اللواتي مارسن العمل العام واستطعن تحقيق الاستمرارية ويتمتعن بقدرات قيادية وتحمل المسؤولية ولهن دراية بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

12 - مواصلة التنسيق والتعاون ما بين المنظمات النسائية الغربية لتبادل الخبرات والتجارب التي تساعد على إيصال المرأة العربية إلى مواقع صنع القرار ولا سيما للسلطة التشريعية.

وفي الختام لا بد من التأكيد بأن وصول المرأة إلى هياكل السلطة ومواقع اتخاذ القرار ليست قضية شعارات ترفع ولا مجموعة أفكار يروج لها اعلامياً في الندوات والمؤتمرات ووسائل الاتصال المختلفة، بل إن أهمية ذلك تكمن في جدية طرحها وتناولها كقضية لها مساس بفعاليات المجتمع المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والسياسية. وتحمل التنظيمات النسائية والاحزاب السياسية مسؤولية هامة في جدية طرحها في اطار ومحتوى علمي لا تجعل منها قضية بلا مضمون وابتعاد الآليات التي تساعد المرأة على الوصول إلى هياكل السلطة ومواقع اتخاذ القرار ولاسيما السلطة التشريعية للمشاركة في حياة بلادها السياسة والاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين.

ملحق رقم (1)

مذكرة حول مطالب النساء الأردنيات

من أجل مشاركة عادلة للمرأة في البرلمان

لما كانت مشاركة المرأة في الحياة السياسية تعتبر المؤشر الأهم على درجة تطور المجتمع ونضوج الحياة الديمقراطية فيه.

وانطلاقاً من دراسة تجربة المرأة الأردنية في دورتي الانتخابات النيابية الماضية لعامي 1989، 1993، وبمراجعة تجارب الشعوب في الدول المتقدمة والنامية والتي مكنت المرأة من مشاركة فعالة في الحياة السياسية، والتي لم تكن ممكنة إلا باستخدام التمييز الايجابي لصالح المرأة مقابل التمييز السلبي الواقع عليها من المجتمع تاريخياً.

ونظراً لما شهده الأردن من نشاط فكري وعملي مكثف للنهوض بواقع المرأة في العاميين الماضيين بخاصة، على الصعيدين الرسمي والشعبي اثناء الاعداد للمؤتمر الدولي الرابع للمرأة، الذي انعقد في بكين 1995 والذي خرج بمنهاج عمل دولي يحدد المبادئ والاجراءات الواجب اتباعها من قبل الحكومات والمنظمات الأهلية للنهوض بواقع المرأة في كافة المجالات وعلى جميع المستويات، وخاصة المشاركة في الحياة السياسية وفي مواقع صنع القرار.

فإننا نحن النساء المشاركات في سلسلة من اللقاءات بدعوة من برنامج المرأة في مركز الأردن الجديد والممثلات للفعاليات النسائية المختلفة والشخصيات النسائية المستقلة نطالب بـ :

تخصيص حصة من المقاعد النيابية للنساء بنسبة 20% كحد ادنى

كما نؤيد المطالب العامة في البلاد التي تدعو إلى إلغاء نظام الصوت الواحد، وتسهيل اجراءات العملية الانتخابية على صعيد التسجيل والاقتراع لرفع نسبة المشاركة فيها، والالتزام بالاجراءات التي من شأنها ضمان سلامة ونزاهة العملية الانتخابية.

عن التحالف النسائي الأردني